

عن ميرزا ويايم ولا في الرلة شمر نبت في العين او عطي بصو من شمر
 حاجيه او عطي بصو من شمر حاجيه او راسه ولا في الرلة طفر
 اكسر وذاي به كما مرفوع قال العلامة بن قاسم لو انك شمره
 واحدة في ثلاث دفعات فان اختلف الزمان او المكان وجب ثلاثة
 اعداد وان اختلف واحد في التخيير او التقدير **قوله** او ماشاء اي او
 ما يقزم مقامها من سبع بدنه اوسع بقره **قوله** او صوم ثلاثة ايام
 اي هيت ماشاء ولو من غير **قوله** او مع هو عملا مرة الخوه هو ضم
 الصاد المهملة مع معاقه العلامة بن حجر وعرض هذا الجوابه
 ليس في الصالح ولا في الفاسد وما الذي فيه ما صوغ واصبح في العين
 ويجب بان اصح مطلوبه اصبح بالهمزة والاصح بهم من ثمن فقلت
 الثانية الفواضل وروى افضل فائدة ليس في التخيير الكفاية ما يرد
 المسكين وها على مد سوي هذه **قوله** او فقرا هو مستدرك اوله
 تزهد ان كل من العنبر والمسكين اذا اطلقت سئل الاخر فامل **قوله** كل
 منهم اي الفقراء والمسكين **قوله** يفض صاع اي وهو فزع بالكيل المصري
 كما تقدم ولا يجوز بفض مسكين عنه ولا مسكين منهم **قوله** او الثالث الدم
 الواجب بالاخصاري وهو لغة المنع من جميع الطرق عن اتمام الحج ولو اسلا
 وغنله الحرف والقران وشرا المنع من اعمال النسل كلا وبعضا وسكت
 المص عن كونه وهو دم تزيين ففقد بل دم العساة الذي عبي ان القاع
 امر فيه بالتحريم والدول اي عزة بحسب القيمة عند العزمه **قوله**
 فيتحلل اي هو ان لا وجوبه على اي **قوله** بان يفضد اي هو معصية
 التحلل بها **قوله** ماشاء اي او ما يقزم مقامها من بدنه او بقره او
 سبع احد هو **قوله** حيث اصحاري ولا يكتفي النج في عزة ولا تحلل
 لحم الشاة لغير هذه الالفصله الحرام ان تيسر لكنه لا يتحلل حتى
 يعطى بقره فان عجز عن الشاة اخذح بقومها اطعاما ونصف بهي
 فقل ذلك اعمل دون غيره وهل يجوز نقله الي فقرا الحرام لافيه
 نظر

منها ويحسن القول المستبين ان اصله
 ولو روي في ان لا يجوز ان يبيع
 منها ويحسن القول المستبين ان اصله

نظر وقياس ما تقدم من جواز نقل المشاة اليه ان يكون الطعام كذلك
 ذابحه فان عجز عنه صام حيث نشاء عن كل مديوم وحيث اتحل
 الي الصوم فلا يتوقف تحلله على فرائده ولا يتقدم عمل الاخصار والذو
 المحصر المعتم الصبر عن التحلل الي ثلاثة ايام وجوبا او اياما يروى
 لغير ذلك وكذا الجحاح ان رجي ادراكه بل يجب ان يتيقن ذلك ونسب
 لحمه ستة احدى المنع من الوصول الي مكة يتوانع من الحج
 ايض اول والثاني لحم ظلما كان حبس بدن وهو مفسر اوله
 ويحل في قضائه فانه لا يجوز له ان يتحلل في لحم العام والثاني
 الرق لمن ادركه بغير اذن سيده ويجب عليه التحلل بامر سيده
 به ولو من حجة الاسلام ان امره بغير اذنه حرام لا يتحلل بغير
 اذن اصليته اذا كان مسلما ولو كان من الروجيه فلو لم يعينها
 منه ويجب عليها التحلل بامره وكذا وطها وان لم يتحلل ولا اتم عليه
 الدين فلصاحب الدين كمال منع عريمه الموسرين السنن ويؤديه حقه
 فان كان الدين يحل في غيبته استعمله ان يكون من يؤديه عنده
 حلولة ولا فضا على المحصر المتطوع لعدم وروده وان كان نسكه
 فنه مستقر حجة الاسلام فيما بعد السنة الاولى من سبي المكان
 او كان قضا ونشر في قيمته او غير **قوله** مستقر حجة الاسلام في
 السنة الاولى من سبي الامكان اعترفت الاستطاعة بعد زوال الاوصاف
قوله ويجوز راسه في وان لم يكن راسه شمر فيتحلل بالبدنه تقولا
قوله والرابع الدم الواجب فقتل الصيد اي المتقدم بشرطه ومثله
 الدم الواجب بقطع الشجر كما ياتي **قوله** على التخييري والتفديلي **قوله** عا
 له مثل اي ولو فقول عميلين فقتلهم وان خالتهما عجزت في الرقعة
 واصارها فان حكمه عدلان مثل وعدلان حاضر تخير بينهما على الاحكام
 وعاقبه قتل مما لا مثل له من هذا الغنم ككبه حكمه ماله مثل وكذلك
 كالحمام ونحوه لان في المولدة مشاة من الطعان والمعر حكم الصامحة

في قوله
 لا يبيع
 والاربع الاصله ان لا يحرم بيع